دور المدير وتشكل التعليم وتطوره عبر تاريخ لبنان الحديث

أندريه قيصر جدعون*

لكي نستطيع تبيّن دقائق النظام التعليميّ في لبنان، حيث يُعدّ المدير أحد عناصر إدارته، لا بدّ من بحث تشكّله وتطوّره عبر حقبات التاريخ، دون الادّعاء أنّ الدراسة ستكون شاملة ومُلمّة. لأنّ الهدف هو دور المدير المُختلف مِن حقبة تاريخيّة لأخرى. مع العلم اليقين أنّ تاريخ التعليم في لبنان، كما قال المؤرخ اللبناني فؤاد افرام البستاني (1904-1994)، هو تاريخ لبنان نفسه.

كان التعليم، في المناطق اللبنانية خلال سيطرة الدولة العثمانية، ممسوكًا من قبل رجال الدين؛ فالمفتي المُعيّن بفرمان سلطاني، كان يتولّى تسيير شؤون الطائفة السنيّة والمؤسسات الدينية والتعليمية. أمّا عند الطوائف المسيحيّة، فالتعليم كان موجودًا في كل دير وكنيسة؛ فالخوري في كنيسته وديره، والشيخ في مسجده، وكلّ منهما في موقعه، كان معلّم الصف ومديره وناظره والمحاسب المالي، والآمر الناهي في كل شؤون التعليم والتربيّة.

إذًا المدارس الدينيّة شكّلت المنطلق الحقيقي للحركة التعليميّة التي كانت طوائفيّة، و"لكن مدرسة "تحت السنديانة" تبقى فجر التعليم في لبنان، ورمزًا للتّراث التربوي اللبناني وعلامة فارقة لبدايات التعليم فيه" (جلاد، 2005، ص. 20). ولولا الوضع السياسي الخاص الذي حظي به لبنان تحت السلطنة العثمانية، وفي عهد الإمارة ثمّ في عهد المتصرفية، لما اتّخذ تطوّره الاجتماعي والثقافي شكله المميّز. وبالطبع دون أن ننسى دور الكنيسة المارونية التي كانت المؤسسة الدينيّة الوحيدة التي لم تخضع كليًّا لإرادة السلطنة العثمانية. كما يُعزى الفضل في نشر التّعليم بين الموارنة، والمسيحيين عمومًا في جبل لبنان إلى الكرسي الرسولي. فلقد أنشأ البابا غريغوريوس الثالث عشر المدرسة المارونية في روما عام 1584، التي راحت تعلّم رجال الدين الموارنة، "وقد شغل ثلاثة من تلامذتها السّدة البطريركية المارونيّة" (حريق، 1982، ص. 67).

شجّع الأمير فخر الدين المعني الثاني الكبير (1572- 1635)، بعد عودته من إيطاليا، على إيفاد التلامذة إلى روما، ليتعلّموا اللغات الأجنبية وباقي العلوم. وعند عودتهم إلى لبنان، نشر هؤلاء ما تعلّموه بين الناشئين، ثم أسسوا المدارس للأحداث. "وأنشأ الرهبان الموارنة مطبعة في دير مار أنطونيوس قزحيا، سنة 1610 وهي أول مطبعة في لبنان والشرق العربي كله. كما ساعد تسامح فخر الدين في الشؤون الدينية على قدوم الإرساليات الأجنبية إلى لبنان، وإنشائها المدارس فيه، وأوّلها كانت إرسالية الآباء الكبوشيين" (حيدر، 2008، ص. 44).

أمّا أوّل مدرسة أنشأتها الكنيسة المارونيّة في لبنان، فكانت مدرسة حوقة في جبة بشرّي، عام 1624، والتي جرى نقلها عام 1670 إلى قنّوبين.

- **نشأة المدرسة المارونية في روما**

شهد القرن السادس عشر، انقسام الكنيسة إلى كاثوليك، وبروتستانت، وأورثوذكس، وصراع أفكار في أعقاب استخلاص الدروس والعبر من الحروب الصليبيّة وهاجس الوصول إلى الأراضي المقدسة. وخلصت الكنيسة إلى أن الحروب الصليبية لم تشكّل حلًا عمليًا للوصول إلى مهد المسيحيّة، بل وجب العمل على تفعيل التواصل الثقافي والحضاري، والتعرّف على لغة أهل المنطقة وعاداتهم وتقاليدهم. وتزامنت تلك الحاجة الفاتيكانية في أوروبا ونظيرتها المارونية في لبنان، ما أدّى إلى نشوء المدرسة المارونية.

في الخامس من تموز سنة 1584، أنشأ البابا غريغوريوس الثالث عشر المدرسة المارونيّة في روما. وجاء في البراءة الرسوليّة هذه الكلمات: "... نبني مدرسة الموارنة ونؤسسها حتى يتغذّى فيها ويتزيّن بالأخلاق الصالحة، ويتربى على التقوى والتعليم السليم والفضائل المسيحية الكاملة الواجبة لكل مسيحيّ، شبان هذه الكنيسة" (باسيل، 2007، ص. 333).

وعيّن البابا غريغوريوس، الأبوين راجيو وإليانو اليسوعيين موفدَين له إلى لبنان، اللذين ما لبثا وبعد وقت قصير، أن حملا إلى روما، طالبين موارنة، هما جبرائيل سعد الإهدني من بلدة بان في قضاء بشري، وغسبار غريب من جزيرة قبرص.

واستمر توافد الطلاب إلى روما، من جبل لبنان وحلب وقبرص. وكان هؤلاء الطلاب يُتقنون العربية والسريانية، إضافة إلى اللغة التركية، ولدى انخراطهم واختلاطهم بطلاب من جنسيات مختلفة في المدرسة، تعلّموا اللغتين الرومانية واللاتينية، ما أهّلهم لممارسة دور حضاري مميز من خلال انفتاحهم على مختلف الحضارات التي كانت تلتقي تحت قبة الفاتيكان.

تخرّج من المدرسة المارونية ألمع رجالات الإكليروس، وكان منهم البطريرك أسطفان الدويهيّ[1]، مؤرّخ الكنيسة المارونية، الذي فحص الكتب البيعيّة وأصلح ما أوقعه فيها النسّاخ من أغلاط، وردّ القواعد إلى أصلها، وألّف كتبًا عديدة محفوظة في مدرسة روما.

وعاد الطلاب بعد تزودهم بالعلم إلى لبنان لتعميم ما تعلّموه بتشجيع من البطاركة، الذين ناشدوا رؤساء الأبرشيّات والأديار أن يتعاونوا ويتضافروا على ترويج هذا العمل الكبير الفائدة، فيُعنون أولًا بنصب معلّم حيث لا يوجد معلّم، ويُدوّنون أسماء الأحداث الذين هم أهل لاقتباس العلم، ويأمرون آباءهم بأن يسوقوهم إلى المدرسة ولو مُكرهين. وإن كانوا أيتامًا أو فقراء فلتقدّم لهم الكنيسة أو الدير ضروريات القوت.

ساهمت المدرسة المارونية بروما في نهضة الكنيسة المارونية، "وإرساء أسس النهضة الثقافية في الشرق الأوسط، وكانت الجسر الأهم للعبور بين الغرب اللاتيني والشرق السامي".

في نصّ مُناشدة البطاركة هذا، نقرأ بتمعّن العبارة: "... نصب معلّم حيث لا يوجد معلّم"، ونُشير إلى أنّ مَن يُعيّن المعلّم هو الأعلى منه رتبة أي من يتولّى إدارة المدرسة. وهذا نص قيّم من النصوص القليلة من تلك الفترة الذي يأتي على ذكر سعي البطاركة الحثيث في تشجيع رؤساء الأبرشيّات والأديار على تأسيس مدارس، وتعيين قيمين أو مديرين عليها، ومعلّمين لها، وإرساء فكرة إلزامية التعليم من خلال سَوْق الصبية إلى المدرسة، رغمًا عنهم وعن أهلهم والبحث عن طريقة لإعالة الفقراء منهم.

- **نشاط البطريركيّة المارونيّة ودور الإكليروس التّعليمي والإداري**

حمل الإكليروس معظم عبء التعليم، بعد إنشاء المدارس. وتلقّوا الدّعم على النشاط التعليمي من بعض أبناء الطبقة الميسورة ومن القرويين أنفسهم الذين كانوا يتبرّعون بالممتلكات والمقتنيات لإعالة المعلّم الذي تقدّمه الرهبنة.

وبادرت البطريركيّة المارونيّة والرّهبانيّة اللبنانيّة إلى خلق أطر تنظيميّة تتولّى مهمة إدارة المدرسة، وحساب المصاريف، وتنسيق عملية تعليم الأحداث مبادىء القراءة والكتابة في السّريانيّة والعربيّة، وحفظ المزامير، وكتاب خدمة القداس والفرض اليومي والعهد الجديد. ومنح مزيد من الفرص لأولئك المُجلّين من بينهم، "لتحصيل قواعد الصّرف والنّحو، وعلم والفصاحة، والحساب، وتفسير الكتاب المقدّس، ومعرفة طرق الاحتفالات" (خليفة، 1985، ص. 21).

وانسجاما مع توصيات المجمع اللبناني، المنعقد في حراش سنة 1736، بذلت الرّهبانيّة اللبنانيّة المارونيّة جهودها لتوسيع نشاطها الثّقافي. فلبّت الحاجات وفتحت مدارس في بعض القرى، مثل دير القمر سنة 1752، وصيدا، وعجلتون، وتنورين، وبسكنتا، رغم معاناتها من الضّائقة الماديّة في تلك الفترة. وشيئًا فشيئًا، راحت هذه المدارس تأخذ منحى جديدًا في استقلالها عن الأديرة ببنائها ومداخيلها. "وتأمينًا لهذه الرسالة السامية، حدّد مجمع المُدبّرين المنعقد في دير سيّدة اللويزة سنة 1749 بعض التّدابير مثل السماح لقسم من الرهبان العيش خارج الأديار، على عكس ما درجت عليه العادة في الرّهبانيّة" (قزّي، 1995، ص. 1).

- **تأمين مداخيل المدارس**

لم يكن تلقين العلوم ليحتل أولويّة عند الأهالي، في جبل لبنان بسبب الفقر، وتضخّم الضّرائب، إضافة إلى حالة عدم الاستقرار الأمني والسّياسي، التي سادت عند نهاية القرن الثّامن عشر. لذلك جرى التّركيز بالدرجة الأولى على العمل في الأرض وزراعتها لتحصيل لقمة العيش. وكانت الرّهبانيّة تلبّي التماس أهالي القرى أو المشايخ الإقطاعيين طلب تعليم أولادهم شرط تأمين وقفيّة. وقد أتى وضع هذا الشّرط "تنبّهًا منها لتقلبات الظّروف والأحوال، وضمانة لاستمراريّة رسالتها التّعليميّة" (قزّي، 1995، ص. 2).

يُستدل ممّا سبق النّقاط التّالية:

– تأمين الخدمة الروحيّة إلى جانب المهمّات التّعليميّة.

– توطّد العلاقة بين الأمراء والمشايخ الإقطاعيين وأهالي القرى والرّهبانيّة، بفضل الجهود الرّهبانيّة والخدمات التّعليميّة الكثيرة التي طالت مختلف فئات المجتمع، من الفلاّح البسيط، إلى الشّيخ الإقطاعي، وصولا إلى الأمير والحاكم.

– تضافر جهود طبقات المجتمع والرهبانيات، بالرغم من الأوضاع الاقتصاديّة الضيقة، من أجل تأمين استمرارية رسالة التعليم السامية. وهذا من الأمثلة المُعبّرة عن تضامن المجتمع في ذلك الزمان.

وشيئًا فشيئًا، وبفضل التّعليم، تحسّنت الأوضاع الاقتصادية والسّياسيّة "وبات الراهب يقوم بدور فريد إذ شكّل صلة الوصل بين أفراد السلطات الحاكمة والقروي الفلاّح" (قزّي، 1995، ص. 3-4). وإذا سألنا عن سبب هذا الطّلب الكثيف على الرهبانيّة لتعليم الأولاد، لا نعجب لأننا سوف نجد الجواب في سمعة الرّهبانيّة الحسنة وفضائل رهبانها وتقواهم، ومشاركتهم الفلاح عمل اليد والبحث عن الأرزاق. فبهذا عايش الرّاهب المجتمع، يفلح مثل الفلاّح ومعه يزرع ويحصد ويجني ويجابه الطبيعة العنيدة. بمعنى أنّ الأرض كانت مصدر عيشه الأساسي، والتّعليم والخدمة وتنشئة الأجيال مجال إشعاعه. فأضحى الرّاهب اللبناني مديرًا للمدرسة، وناظرًا، ومعلّمًا، وعاملا ومصلّيًا في آن معًا.

– **لبنان المُتميّز وبدايات الانفتاح**

ضمن اللبنانيون مع بداية حكم الأمراء الشهابيين سنة 1697 حتى انتهاء حكمهم عام 1861 بإنشاء المتصرفية، فترات مديدة وقدْرًا من الحريّة لم يعرفه سواهم من رعايا السّلطنة العثمانية، وبخاصة خلال الولاية الطويلة للأمير بشير الثاني الشهابي الكبير (1788-1840) حيث عرف الجبل خلالها انفتاحًا على التّأثير الخارجي وتوافدًا للسّياح والمُبشّرين والإرساليّات والتّجار والعملاء السّياسيّين. عاصر بشير الثاني فترة ضعف وعجز الدولة العثمانية وازدياد الأطماع الأوروبية فيها والتدخل في شؤونها. "وشهد لبنان في عهده، الحملة الفرنسية النابوليونيّة على مصر وفلسطين سنة 1799 خلال عهد الوالي أحمد باشا الجزار، والحملة المصرية على بلاد الشام، بقيادة ابراهيم باشا[2] بين 1831 و1832، وتسرّب تأثير الإصلاحات الّتي أجراها والده في مصر" (أبو عز الدّين، وسالم، 2009، ص. 12).

بدأ المبشّرون والارساليات، وبخاصة الإنجيليّة البروتستانتيّة الأميركيّة منها، بالتوافد إلى لبنان في أوائل القرن التاسع عشر. ولم تكن عناصر مقاومة البروتستانت متوافرة في الكنيسة المارونيّة ولا في الكنيسة الكاثوليكيّة الملكيّة، لذلك "توجّه نظر مجمع نشر الإيمان إلى الآباء اليسوعيين وكلّفهم القيام بالمهمّة للمُنافسة وقطع الطريق على انتشارهم" (قزّي، 1995، ص. 11).

في السنة 1831، تأسست مدرسة دير المخلّص قرب صيدا لتهذيب الرهبان المخلصيّن وغيرهم من أبناء طائفة الروم الملكيين الكاثوليك. وفي السنة 1833 دخل

الروم الأرثوذكس السباق، فأنشأوا مدرستهم الشهيرة في البلمند بالقرب من طرابلس. وبعد ذلك بسنتين، مدرسة الثلاثة أقمار في بيروت للعناية بالنشء الأرثوذكسي العلماني.

وفي هذه الأثناء تابعت طلائع المرسلين الإنجيليّن الوصول إلى بيروت والجبل، وكانت تباشير اليقظة الفكرية تلوح في البلاد. وبدأت تظهر في جميع الأنحاء جماعات من الشباب التائق إلى المعرفة، والمُتشوّق أيضًا إلى الأخذ بنصيب من خيرات العلم. فأنشأ البروتستانت أوّل مدرسة للبنات في الامبراطوريّة العثمانيّة عام 1934 في بيروت. وأقامت زوجة أحد هؤلاء المرسلين الأميركيين، مدرسة صغيرة زاهرة للبنات في إحدى غرف دار الإرسالية في بيروت. وانضمت إليها أربعون تلميذة في سنتها الأولى. وفي الصيف التالي أفتُتحت مدرسة أخرى للبنات الدرزيات في منطقة الجبل. وفي السنة نفسها، أعاد الرهبان اللعازاريون فتح مدرسة عينطورة. وتتوجت جهود التنافس بين الارساليات الكاثوليكية الفرنسية والبروتستانتية الأميركية في إنشاء الكليّة السورية الإنجيليّة عام 1866 (الجامعة الأميركيّة) وكليّة القديس يوسف عام 1875 (الجامعة اليسوعيّة).

لم يتوقف التنافس على الارساليات الأجنبية فيما بينها بل تعدّاها إلى داخل كل معسكر وانسحبت الخلافات والتفرقة ضمن الفريق الواحد: البطريركيّة المارونيّة، اليسوعيون، اللعازاريون... في الوقت الذي يممت فيه شطر لبنان رهبانيات جديدة مثل إخوة المدارس المسيحيّة (الفرير)، وراهبات المحبّة اللعازاريات، وراهبات مار يوسف الظّهور، وراهبات النّاصرة...

بسبب اضطرابات عام 1840، توقّف نشاط المدارس، ورزح لبنان تحت نير الفقر والعوز بسبب الحروب الدّاخليّة التي عصفت به، وما خلّفته من دمار وخراب وخسائر بشريّة وماديّة ومآسٍ اجتماعيّة. ولكن سرعان ما نفض طائر الفينيكس جناحيه. فما إن انتهت تلك الأحداث الأليمة حتّى بادر المُرسلون بالعودة إلى لبنان. وتكرّر الأمر نفسه إثر المجازر العنيفة عام 1860، التي راح ضحيتها الألوف، وأُغلقت المدارس ولكنّها عادت إلى العمل في السنة التالية. "وتأسست مدارس جديدة في رأس المتن والعباديّة وزحلة، وسوق الغرب للبنات سنة 1863، ومدرستا بحمدون وكفر زبد سنة 1864، ومدرسة تولا البقاعيّة سنة 1866، ثمّ دير قوبل ودير الغزال سنة 1868 ومدرسة مجدليّا للذكور، ومدرسة بحمدون للإناث سنة 1870، ومدرسة حمّانا سنة 1871" (رستم، 1985، ص. 105). وما يجدر ملاحظته، دَور الرهبانيات النسائية الذي لم يكتفِ بالاهتمام بالمدارس وتولّي إدارتها فحسب، بل تعدّاه إلى فتح المياتم والمآوي والمستشفيات والمستوصفات، والتخفيف من الويلات.

ساعد تواجد الرهبانيات الأجنبية وفتحهم المدارس على إعطاء النموذج الإداري التنظيمي المُتّبع في دولهم. فعمد الرهبان اللبنانيون إلى تنظيم مدارسهم حسب هذا النمط، وكان رئيس الدير أو من ينوب عنه، يُعنى بالشؤون الإدارية والمالية للمدرسة، وتعيين

المعلّمين، وتنظيم الدروس وإجراء الامتحانات والترفيع، وتأمين معيشة المعلّمين وجمع الأكلاف من الفلاحين أولياء الأمور، ...

– **الخطوة الأولى نحو إنشاء التعليم الرسمي**

المحاولات الخجولة الأولى نحو إنشاء التعليم الرسمي بدأت في العام 1838، عندما تأسست المدارس الملكيّة. وكان الهدف منها إعداد جهاز إداري مُدرَّب يكون أداة للإصلاح الإداري في أرجاء السلطنة العثمانيّة. بعد أن تبيّن للدولة العثمانية أنّ سلطة رجال الدين على شؤون التعليم تعوق سير خططها الإصلاحية، فعزمت على وضع حدّ لها. وفي العام 1845 أصدر السلطان عبد المجيد الأوّل خطًا همايونيًا اكّد فيه الإصلاح "إنّ إنشاء مدارس صالحة في أرجاء الأمبراطورية كفيل بالقضاء على الجهل المُسيطر" (قبيسي، 2012، ص. 17).

ومن جملة التدابير العملية التنفيذيّة التي استتبعت الإرادة السلطانيّة، إنشاء مجلس دائم للمعارف، تحوّل في العام 1847 إلى وزارة، والتدرّج في التعليم في مستويات ثلاثة: ابتدائي وثانوي وعالي، ومجّانيّة التعليم الرسمي، وإضافة القراءة والكتابة والحساب إلى جانب التربية الدينيّة واللغة التركية، ومنح الطوائف حق إنشاء المدارس، وحظر إعطاء دروس تتعارض مع المبادئ الأخلاقية، وإخضاع برامج التعليم والمؤلّفات المدرسية لموافقة وزارة المعارف، والتشديد على إلزامية التعليم الابتدائي مع فرض عقوبة السجن على الأهل الذين يتمنّعون عن إرسال أولادهم إلى المدرسة، ومجّانية التعليم الابتدائي، واشتمال المدرسة على قسم الحضانة وقسم الفنون والصنائع. ولكن عمليًا، وفي أحسن الأحوال، اقتصر التعليم الرسمي على بعض المدارس الابتدائية، القليلة العدد والمُبعثرة والمُكوّنة كلّ منها من غرفة واحدة تضم أكثر من خمسين ولدًا والتي لا يؤمّها سوى أولاد الفقراء. وكانت هذه المدارس "شديدة الانحطاط في مستوى تدريسها، وبرامجها وأساتذتها، وأمكنتها" (قبيسي، 2012، ص. 20)، على عكس المدارس الخاصة التي كانت حسنة التنظيم، وراقية ومتطوّرة.

– **خلاصة للمرحلة العثمانية وعلاقتها بتنوّع المؤسسات التعليميّة في لبنان**

– تكريس دور رجال الدين في تعليم أبناء طوائفهم.
– إعطاء الحريّة لكل مجموعة عرقية أو قومية أو طائفية لإدارة أمورها الحياتية والتعليميّة.
– سياسة الانفتاح وتوافد المبشرين والإرساليات الأجنبيّة وحريّة إنشاء المدارس، وترسيخ دورها. مع العلم أنّ ذلك قد ساهم في ترسيخ أولوية الانتماء الطائفي وتنمية شعور الارتباط بالدول الأجنبية.
– تأخر السلطنة العثمانية في إدراك أهميّة التعليم الرسمي وتنظيمه وتعميمه.
– سعي الدول الأوروبيّة كفرنسا وبريطانيا وروسيا والنمسا إلى إيجاد مواقع اجتماعية لها ومناطق نفوذ تحقّق مصالحها الاستعمارية والاقتصادية وغيرها من المآرب داخل السلطنة وادّعاء حماية الأقلّيات الدينية.

– رغبة كل فئة من الفئات اللبنانية (الطوائف) في الحفاظ على شخصيتها، وبالتالي مصالحها، من خلال إنشاء المدارس لأبنائها، والتمايز في درجة التعليم المتوافرة لأبنائها.
– زرع بذور الموقف السلبي من المدرسة "الرسمية"، المبني على رفضها لأنها "غير وطنية" و"تركية" ولا يرتادها إلا أبناء الطبقات المُعدمة، ولا توصل إلى أي مركز اجتماعي.
– يُلاحظ أنّ راية التّعليم التي رفعها البروتستانت والمُرسلون اللاتين، لم تهدف في الأصل إلى غاية ثقافيّة مجرّدة، فمن خلال العمل الثّقافي، هدف الأوّلون إلى نشر تعاليمهم الدّينيّة. أمّا الآخرون فأرادوا خدمة الدّولة الفرنسيّة والكرسي الرّسولي. ومن خلال الخدمات التّعليمية والثّقافيّة والإنسانيّة، دعّمت فرنسا حضورها في لبنان وعملت على تحقيق أهدافها الثّقافيّة والاجتماعيّة. أمّا الكرسي الرّسولي فقد أراد ترسيخ "اللاتينية" وردّ الكنائس الشّرقيّة إلى الوحدة.

– **حركة التّعليم خلال عهد المتصرفيّة**

لم يغفل المتصرّف الأوّل داود باشا[3] عن "أهمية التعليم الرسمي في بلد متنوّع مثل لبنان، فأمر بإنشاء بعض المدارس الرسمية للذكور والإناث، في دير القمر، وشحيم في إقليم الخروب" (خاطر، 1967، ص. 29). ففي مطلع السنة 1862، تقدّم سعيد بك تلحوق وكيل الطائفة الدرزيّة في مجلس وكلاء الطوائف التابع لمتصرفيّة جبل لبنان، من المُتصرّف داود باشا، مُبيّنًا حاجة طائفته إلى المدارس، مُقدّمًا ريع بعض أوقاف الدروز العمومية لهذه الغاية. فاهتمّ المتصرّف لطلب الوكيل وأحاله إلى مجلس الإدارة الكبير للقيام باللازم، فاستصوب المجلس الرأي وأقرّ ما يلي:

– أن يُصرف ريع الأوقاف العمومية المخصّصة للمدرسة من قبل شيخي العقل ووكيل الطّائفة.
– أن يُنَصَّب على إيرادات الأوقاف المخصصة ناظر من طرف الوكيل، ويرتّب له معاش بحسب استحقاق خدمته.
– أن يكون مركز المدرسة في قرية عبيه لأنّها متوسطة بين قرى الطائفة، ولأنّها جيدة الهواء.
– أنّ ينتقي الناظر معلّمين للغة العربية، وللغات الأجنبية، تكون فيهم الكفاءة لذلك التعليم، وأيضا لتعليم الحساب، ويرتّب لهم معاشًا حسب استحقاقهم.
– أن يقبل الناظر المسؤول تلامذة بقدر احتمال إيرادات المدرسة لنفقات أكلهم وشراء كتبهم.
– يعيّن الناظر خدّامًا، وطباخين، ومكارية بقدر اللزوم.
– أن يصرف الناظر المذكور ما يحتاج إليه التلاميذ من مأكل، ومنزل، ومشترى كتب فقط. وأمّا فَرشاتهم وكسوتهم وغير ذلك فيتكفّل بها الأهل.
– أن يكون تعليم التلامذة سبع ساعات في النهار مُقطعة غير مُتواصلة.

– أن تكون رتبة التلاميذ الذين عند أحد معلّمي اللغة العربية، تجهيزية، والرتبة الأخرى التي تكون عند المعلّم الثاني تكميلية، وكلا المعلّمين يعلّمانهم أصول الحساب، والخط، ومراسم الآداب. وكذلك معلّم اللغات، يعلّم تلامذته ما ذكر في اللغات التي يعرفها.

– يعيّن للتلامذة أسبوعيًّا يوم واحد للتعطيل.

– أن يجري في السنة على ما تعلّمه التلاميذ، "فحصًا" واحدًا بحضور المعلمين الثلاثة، والناظر، ومن شاء من معتبري الطائفة، وآباء التلاميذ وخلافهم.

– "أن يقدّم الناظر في كلّ سنة، إلى وكيل وشيخي الطائفة دفترًا يوضح فيه مدخول الأوقاف، المارة الذكر، والمصاريف التي أنفقت، لتحصيل ذلك المدخول، ولمقتضيات المدرسة المذكورة، ليكون كلّ ذلك معلومًا ومصادقًا عليه منهم" (رستم، 1985، ص. 108).

الملاحظ خلال عهد المتصرّفيّة، أنّ إدارة المدرسة اتّخذت شكلا واضحًا، لا لبس فيه، من أشكال التنظيم الإداري الذي نعرفه حاليًا على الرغم من بدائيته. فلقد كان على رأس المدرسة، الناظر الذي يعمل على تعيين المعلّمين للمواد الدراسيّة، ويحرص على اختيار الأكفاء منهم، وتنظيم الحصص التعليميّة، وأيام التعطيل واستقبال التلامذة وتسجيلهم والحرص على المصروف وتحصيل المدخول، وتأمين الطعام والكتب، وبمعنى آخر كان مُصرّفًا لكافة الأعمال في المدرسة.

وكان على المعلّمين أن يحملوا شهادة دار المعلّمين الرشيدية. وكان بإمكانهم الاستفادة من نظام التّقاعد العمومي. كما تمّ منع المعلّمين الذكور من التّدريس في مدارس البنات، حاصرًا أمره إلى المعلّمات فقط.

وكانت خزينة الدولة تتحمّل نفقات المدارس الرسمية، مع السماح لبعض المدارس باستيفاء شيء من الرسوم، وأن يكون لإدارة المعارف حقّ التمتع بواردات الأوقاف المدرسيّة، وبإعانة سنوية تُجبى من الأهالي لصالح صندوق المعارف.

وقدّر متصرّف لبنان الثاني فرنكو باشا[4]، وجود المدارس الرسمية وعرف فائدتها في بلد مثل لبنان، فأضاف على المدارس التي أسسها سلفه أخرى جديدة. وشدّدت هذه المدارس على تعليم اللغة العربية. وللدلالة على الاهتمام بالتعليم، كان معاش كلّ من المعلّمين الثلاثة في مدرسة الشوير الرسميّة، ثلاثمئة غرش في الشهر، وهو معاش ضخم بالنسبة إلى ما كان يتقاضاه زملاؤهم في المدارس الخاصة في لبنان. كما يذكر أنّه في الفترة نفسها "كان المعلّم الواحد في المدارس الأميركية الموجودة في لبنان، يتقاضى ما معدّله 1500 دولار أميركي في السنة الواحدة" (طيباوي، 1966، ص. 165).

وأبقى رستم باشا[5]، على ما كان قد أنشأه سلفه فرنكو باشا من مدارس في بعض أنحاء المتصرفيّة. وأضاف غيرها في بشرّي، وحصرون وكوسبا وغوسطا، وعرمون ولحفد وحبالين، وغبالة وبيت مري والباروك، والشويفات وغريفة ووادي شحرور، ومجدل معوش

وكترمايا حتى ضاعف العدد. ويشير خاطر (1967) إلى أنّ سجلات مجلس الإدارة تُثبت زيادة كبيرة في الإنفاق على المدارس، وتخصيصها بمبلغ غرشين من أصل كلّ مئة غرش تدخل في خزينة الحكومة (ص. 47–48).

بدّلت هذه المدارس الوضع التعليمي في المناطق اللبنانية خارج حدود المتصرّفية، لأنّ أحوال التعليم الرسمي داخل المتصرفية، وفي أماكن الكثافة السكانية المسيحية كانت أفضل حالا. وأدّى التنافس الديني الأجنبي في لبنان إلى نهضة حقيقيّة.

رأى أحد المرسلين البروتستانت أنّ التنافس الديني بين الأجانب، كان له المردود الإيجابيّ على لبنان. وكان يُردّد جملته الشهيرة: "رايح افتح مدرستين". وهذا يعني أنّه متى أنشأ مدرسة بروتستانتية، يُنشيء اليسوعيون مدرسة كاثوليكية، كما أنشأوا "البشير" إزاء "النشرة الأسبوعية"، و"المطبعة الكاثوليكية" بإزاء "المطبعة الأميركية" (عبود، 1966، ص. 29).

ولم تُرِد الطّائفة الأرثوذكسيّة أن تبقى بعيدة من الحركة العلمية التي أخذت تزدهر في بيروت، فشاركت السيدة لبيبة جهشان في تأسيس جمعية ومدرسة "زهرة الإحسان" الأرثوذكسية في محلّة الأشرفيّة، وذلك لتأمين التربية والتعليم لأبناء الطائفة الأرثوذكسية.

وتعدّدت المدارس التقليدية في بيروت، وبقيت على جمودها، فلا السّلطات العثمانية حاولت تطويرها ولا القيمون عليها كانوا قادرين على النهوض بها. ما حوّلها إلى سجن كرهه التلامذة، ولم يستسيغوا التعليم فيه. وكان الكثير من الذين تلقوا علوم الفقه والخطابة والحديث لا يُحسنون الكتابة، ويستعصي عليهم الكلام الفصيح ولا يتدبرون المعاني. "حتّى أنّ بعضهم تولّى القضاء وهو شبه أمّي[6]" (حويلي، 1990، ص. 178). ولم يتغيّر هذا النموذج المُتردي من التعليم إلاّ بانطلاقة "جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية" في بيروت عام 1878، التي وضعت نظامًا خاصّا لمدارسها، تجلّى في إهمال اللّغة التركية تمامًا، واقتصار التعليم في مدارسها على اللّغة العربية دون سواها، واهتمامها بالتعليم الديني، وفق طريقتها الخاصة.

وتسنّى للمقاصد أن تُنشيء في مدى عامين أربع مدارس؛ إثنتين منها للبنات ضمتا خمسمائة وست وثلاثين (536) تلميذة، وإثنتين أخريين للذكور ضمتا ثلاثمائة وأربعة وتسعين (394) تلميذًا. كما راحت إدارتها تحضّر لإنشاء مدارس ابتدائية، وعالية، غير أنّ السّلطات العثمانيّة أقدمت عام 1882 على حلّ الجمعيّة.

وفي سياق قدوم الإرساليات، "ترأس الأخ إيفاغر بعثة إخوة المدارس المسيحيّة (الفرير) الأولى إلى لبنان وتحديدًا إلى مدينة طرابلس في سنة 1886 حيث أسسوا مدرستهم الأولى، ثمّ ما لبثوا أن مدّدوا نشاطهم إلى بيروت" (نشرة المدارس المسيحية، ص. 30).

تلك كانت ملامح حركة التّعليم وتأسيس المدارس في لبنان، وكيفيّة تطوّرها خلال القرن التّاسع عشر. فلقد سعت كلّ طائفة إلى امتلاك مدارسها الخاصة، مقابل جهود متواضعة

من جانب السّلطات الرّسميّة القائمة، لتوفير النّفقات والمستلزمات للمدارس العامة. كل ذلك، في ظلّ تصاعد توافد الإرساليات اللاتينيّة والبروتستانتيّة والعلمانيّة الأجنبيّة، ومبادراتها لافتتاح مدارس تنشر لغات وثقافات بلدانها الأساسيّة، بحيث بات لكلّ جمعيّة رهبانيّة أو جماعة علمانيّة، مجموعة من المؤسسات التّربويّة، توزّعت في مختلف المناطق والرّبوع اللبنانيّة ساحلًا وجبلًا وسهلًا، في محاولة لاستقطاب العدد الأكبر من طالبي العلم والمعرفة.

– **التعليم في لبنان في ظل الانتداب الفرنسي**

خلال الحرب العالمية الأولى، أصيب لبنان بكارثة حقيقية، ولم تَسلم المدارس التي أغلقها العثمانيون أو أُغلقت حكمًا نتيجة للظروف. ومع إعلان الانتداب، سعت فرنسا إلى تشجيع التعليم الخاص الأجنبي والأهلي، ودعت الطوائف إلى إعادة فتح مدارسها وخصصت لها المساعدات الكبيرة.

وكما العادة عند المفترقات المهمّة في التاريخ، برز في لبنان تيّاران أساسيّان مُتناقضان:

– الأول يرفض الانتداب ومؤسساته والمتعاونين معه، ويصرّ على إلحاق لبنان بسوريا.

– الثاني يتعاون مع الانتداب ويهلّل له كمنقذ من براثن الأتراك.

"وقد توزّعت المدارس الخاصة سنة 1925-1926 بين خمسمائة وثمان وسبعين (578) مدرسة خاصة أهلية وأربعمائة وتسع وخمسين (459) خاصة أجنبية، أمّا المدارس الرسميّة فلم يتجاوز عددها المئة وثلاث عشرة (113) مدرسة" (النشرة الاقتصاديّة، 1927، ص. 85). ومقابل الدعم الكبير للمدارس الخاصة، كان هناك انخفاض مستمر في موازنات التعليم الرسمي.

هنا اتخذت المدرسة صورتها الإداريّة التي نعرفها اليوم، فكان لها المدير رأس السلطة المدرسيّة، يعاونه جهاز إداريّ، وهيئة معلّمين تعمل بتوجيهاته وإرشاداته، وهناك برامج تُدرّس وأقساط تُجبى.

يُشير تقرير للسيّد واصف بارودي مدير التربية الوطنية عام 1938 إلى أنّ عدد التلامذة، بلغ آنذاك حوالي ستّة عشر ألفًا (16.000) في القطاع الرسمي، يُقابلهم تسعين ألفًا (90.000) في القطاع الخاص الأجنبي والمحلّي. في حين كانت النسبة معلّم/تلميذ، واحد إلى مئة.

كانت سياسة المُنتدِب الفرنسي واضحة في لبنان لجهة تأمين مصالح فرنسا الاستعمارية والتجارية. وعمليًا يتلخّص موقفه بجعل التعليم الرسمي في المرتبة الثانية بعد التعليم الخاص، وبالتشجيع اللامحدود للتعليم الخاص وامتلاك أبناء البلد للغة الأجنبية الفرنسية، وذلك ليسهل ربطهم بإدارة الانتداب، وانخراطهم في مشروعها. وبرزت هيمنة اليسوعيين على التعليم والجهاز التربوي، إذ أشرفوا على تنظيم وزارة المعارف والفنون الجميلة منذ العام

1926، وعلى وضع مناهج التعليم، ونُظم الامتحانات، وكرّسوا تبعيّة التعليم الرسمي للقطاع الخاص.

بالنسبة لإعداد المعلّمين، بناء على القرار 2823، لسنة 1924، أنشئت أوّل مدرسة للمعلّمين وأعيد تنظيمها سنة 1932 وإعطائها اسم دار المعلّمين.

أمّا المدرسة الرسميّة، فكانت مُنظّمة على الشكل التالي:

– مدارس الأمومة أو الحضانة، لأطفال ما قبل السادسة.

– مدارس ابتدائيّة، تمهيدية، وأساسيّة، ومتوسطة، كل منها سنتان. يحصل التلميذ في نهاية المرحلة الأساسية على شهادة الدروس الابتدائية (السرتيفيكا).

– الابتدائية العليا من سنة واحدة، والمرحلة التكميلية من سنتين، يتقدّم التلميذ في نهايتها لشهادة البروفيه.

– لم يكن هناك وجود للمرحلة الثانوية في التعليم الرسمي خلال الانتداب.

بالنسبة لتمويل التعليم الرسمي، فكان على عاتق السلطات المحلّية مسؤولية تأمين البناء المدرسي عن طريق البناء أو الاستئجار، في حين تتكفل الدولة برواتب المديرين والمعلّمين.

– **التعليم في عهد الجمهورية اللبنانية المُستقلّة والنظام التربويّ المُعتمد**

لبنان العهد الاستقلالي كان بالحقيقة لبنانات وذلك بتعدد طوائفه، مع العلم أنّ الاقطاعيين ممثلي هذه الطوائف والأمراء الجدد الذين ظهروا على الساحة، اجتمعوا معًا ليؤلفوا جهاز الدولة الناشئة الحديثة، لكن ولاء كلّ منهم كان لمرجعيته الأساسيّة.

كانت التجاذبات والمشكلات كثيرة وكبيرة، لذا لم تتمكن دولة الاستقلال والميثاق من التصدّي لأية ممارسة وبالأخص الطائفية منها وبينها التعليم. وهكذا أكملت كل جماعة طائفية سعيها إلى حماية نفسها وأبنائها عبر نسج العلاقات الداخلية والخارجية، وتعزيز قدراتها، وتنمية مقوّماتها، وإقامة التوازنات، وتقوية بنيتها ومؤساتها الحاضنة.

وبالرغم من كل المعوقات، بدأت فعليًا محاولات تحديث الدولة، وكانت زيادة موازنات التعليم الترجمة الفعلية للحاجة إلى فتح مدارس رسمية جديدة، التي ارتفع عددها وبوتيرة متسارعة ومتصاعدة وذلك تلبية للحاجة المُلحّة. والجدول المُلحق يُعطي فكرة واضحة عن تطوّر أعداد المدارس الرسمية وأفراد الهيئتين الإداريّة والتعليميّة والتلامذة بين سنوات 1942-1943 و2012-2013.

الجدول رقم (1) – تطوّر أعداد المدارس الرسمية وأفراد الهيئتين الإداريّة والتعليميّة والتلامذة بين سنوات 1942-1943 و2012-2013.

	عدد المدارس الرسمية	عدد أفراد الهيئتين الإداريّة والتعليميّة	عدد التلامذة
1942-1943	304	421	29.000
2012-2013	1.275	41.307	299.245
مقدار الزيادة والنمو	أكثر من 4 مرّات	أكثر من 98 مرّة	أكثر من 10 مرّات

وعلى الرغم من كل الجهود، كانت هناك فجوة كبيرة ما زالت تكبر وتزداد تضخمًا، والدولة، عندما تُحشر في الزاوية، ترتجل الحلول دون تخطيط وتبعًا لمصالح معيّنة أو تحت الضغط تجنبًا للغضب الشعبي، وإرضاءً للمرجعيات السياسية والطائفية. ومن المشاكل المتراكمة منذ البدايات، وجودُ مدارس بأكملها تضم أقلّ من ثلاثين (30) تلميذًا، وهناك مدارس أخرى يتجاوز عدد المعلّمين فيها عدد التلامذة، بالاضافة إلى تضخّم حجم الجسم التعليمي الذي أصبح مترهلًا وأكبر بكثير من الحاجة، إذ أنّ معدل تلميذ/معلّم يتراوح بين ستة (6) تلامذة وأحد عشر (11) تلميذًا بحسب المحافظات والمراحل. أمّا حال الأبنية المدرسيّة، فحدّث ولا حرج: فهي أساسًا غير مُعدّة ومؤهّلة للتدريس واستقبال التلامذة. فمساحة غرفها أدنى من ثلاثين (30) مترًا مربعًا، وهناك مدارس تفتقر إلى الملاعب والسقائف والمختبرات وغرف الحاسوب، وأخرى تُعاني من نقص فاضح في التجهيزات التربويّة ووسائل التكنولوجيا الحديثة ومستلزمات الرياضة، ...

أضف إلى ذلك تدني مستوى التعليم وبخاصة الابتدائي (الأساسي) منه، وارتفاع نسب الرسوب في الامتحانات الرسمية والمدرسيّة، وتزايد التسرّب، والمعلّمين غير المُعدّين للتعليم أصلا، وعدم مواءمة مادة اختصاص المعلّم والمادة التعليميّة، والخلل في التوزيع الجغرافي- المناطقي للمعلّمين، ونتيجة لكل ذلك ارتفعت كلفة التعليم الرسمي بالنسبة لمثيلتها في الخاص. والحل العقلاني الذي جرى ابتداعه اقتصر على توزيع الخدمات التعليميّة عن طريق تجميع المدارس.

الجدول رقم (2) – مراحل دراسة مشروع تجميع المدارس الرسميّة عبر السنوات.
(وزارة التنمية الإدارية)

المشروع	الجهة المُعِدّة	تاريخ الإنجاز
تجميع المدارس الرسمية الإبتدائية والمتوسطة	وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة ووزارة التصميم العام	1970
تجميع المدارس أو الخريطة المدرسية الجديدة	وزارة التصميم العام	1973
تجميع المدارس الرسمية	محمد قباني – نقولا بخعازي – نايف معلوف – عبد الوهاب شميطلي	1979
الخريطة المدرسية الجديدة	وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة ومنظمة اليونيسف	1983
تجميع المدارس الرسمية	مجلس الإنماء والإعمار	1994

إنّ مشروع تجميع المدارس الحكومية في لبنان، كان على وشك التنفيذ في السبعينات ثم أُقفل ملفُّه بسبب اندلاع الحرب عام 1975. وهو مطروح للبحث مجدّدًا، دائمًا وأبدًا من قبل وزارة التربية التي تسعى إلى توفير التمويل اللازم له والقرار السياسي الجريء.

ويرمي المشروع الى إقامة مراكز تعليمية كبرى في المناطق اللبنانية على اختلافها، تكون بديلاً من الأبنية المدرسيّة القائمة حاليًا. ومعظمها يحتاج إلى اعادة تأهيل، إلى

جانب افتقادها في الأساس إلى الشروط الضرورية للأبنية المدرسية. لكنّ هذا المشروع الذي تمّ درسه بعناية فائقة وبجديّة وتفاصيل دقيقة تفوق الوصف أحيانًا، وعلى مراحل عدة، ومن جهات مختلفة، لم تسمح الظروف بتنفيذه حتى كتابة هذه السطور. وذلك نتيجة التدخلات السياسية، والمركزيّة المتشددة التي انتقدها تقرير اليونيسكو للعام 1980، وجمود الإدارة وأحيانًا تحجّرها، وسيطرة الأساليب البدائية البالية، والمخالفات القانونية، والفساد، والرشوة، والتفلّت، وعدم المساءلة والمحاسبة، ولغياب القرار السياسي الجلي وغير ذلك من الأسباب.

فعلى صعيد المناهج، وبعد مرور ثلاث سنوات على دولة الاستقلال، صدرت مراسيم سنة 1946 نظّمت التعليم، وحدّدت المناهج والامتحانات والشهادات التي استمرّ العمل بها كلّها حتى عام 1970، حيث صدرت تباعًا تنظيمات ومناهج جديدة. أمّا في العام 1994، فلقد أُطلقت خطة النهوض التربوي وورشة المناهج والاعداد للهيكلية الجديدة التي سرت ودخلت حيّز التطبيق بين الأعوام 1997 و2001.

- **التعليم المدرسي النظامي**

يُعتمد منهاج وزارة التربية والتعليم العالي في جميع المدارس اللبنانية الخاصة والحكومية. أضِف إلى ذلك، المدارس التي تتبنّى مناهج دولية، والتي تلتزم تطبيق المنهجين اللبناني والدولي في الوقت عينه. أمّا لغات التعليم في لبنان فهي العربية والفرنسية والإنكليزية (وأحيانًا لغات أخرى) والتي تستعمل في جميع السنوات التعليمية الأساسية والثانوية والجامعية.

استنادًا إلى المرسوم رقم 10227: جرى تحديد مناهج التعليم العام ما قبل الجامعي وأهدافها. الفصل الأوّل الأهداف العامة للمناهج: المواد 2 و4، حيث يوجد في لبنان ثلاث مراحل تعليمية مدرسية، وقد حَدّدت الهيكلية الجديدة للتعليم العام الصادرة بتاريخ 1995/10/25، سنوات التعليم باثنتي عشرة (12) سنة (دون احتساب سنوات ما قبل الابتدائي).

- مرحلة الروضة أو التعليم ما قبل الابتدائي: وتمتد لثلاث سنوات (3).
- المرحلة الأساسية: وهي تشمل السنوات التسع (9) الأولى من الدراسة فيما كانت تُعرف سابقًا بالسنوات الابتدائية والمتوسطة. وهي سنوات إلزامية لجميع التلامذة اللبنانيين ولكن مع وقف التنفيذ!

الحلقة الأولى: من الصف الأول إلى الصف الثالث.

الحلقة الثانية: من الصف الرابع إلى الصف السادس.

الحلقة الثالثة: من الصف السابع إلى الصف التاسع.

وينال المتعلّمون في نهايتها "الشهادة المتوسطة الرسمية (البروفيه)".

- المرحلة الثانوية: وهي عبارة عن ثلاث سنوات بعد المرحلة الأساسية.

في السنة الثانية الثانوية، يختار المتعلّمون بين المسارين العلمي أو الأدبي.

وفي السنة الثالثة، يختار المتعلّمون أحد المسارات الأربعة التالية: فرع الآداب والإنسانيات، فرع العلوم العامة، فرع علوم الحياة، وفرع الاقتصاد والاجتماع. ويحصل التلميذ بنهايتها على "شهادة الثانوية العامة" أو ما كان يُسمّى سابقًا بـ "البكالوريا القسم الثاني" بعد اجتياز امتحانات رسمية تنظّمُها وتُشرف عليها وزارة التربية والتعليم العالي.

– رفْعُ عدد أسابيع التدريس السنوية إلى ستةٍ وثلاثين (36) أسبوعًا، وكذلك رفع عدد ساعات التدريس الفعلية الأسبوعية في الحلقة الثالثة والتعليم الثانوي.

– وتسهيلاً لعملية اختيار المتعلّم لمساره التخصصي ما بين الأكاديمي والمهني، تمّ "ربط التعليم العام بالتعليم المهني والتقني وفتح المسار بين التعليمين بحيث يستطيع التلميذ الانتقال الآمن من تعليم إلى آخر وفي كلا الاتّجاهين بعد سن الثانية عشرة (نهاية الصف الأساسي السادس) وذلك بهدف الحرص على الحد من التسرّب" (مناهج التعليم، 1997).

– **أطراف التعليم الرسمي**

أوّل ما نلحظه في قطاع التعليم هو تعدّد وتبعثر النصوص التشريعية والقانونية الناظمة للقطاع، وعدم انسجامها وتناسقها فيما بينها، وأقدميتها في بعض الأحيان، بالاضافة إلى وجود ثغرات تشريعية أساسية يقتضي العمل على إصلاحها.

تتوزع، ومن الأفضل القول تتشابك وتتقاطع المسؤوليات المتعلّقة بالتعليم الرسمي بين أطراف خمسة، تعمل دون تنسيق فيما بينها في معظم الأحيان، وكأنّ واحدها لا علاقة له بالأخر، كون الصلاحيات مُبهمة والتوصيف الوظيفي غير واضح المعالم وكذلك التطبيق العملي. وهذه الأطراف هي: المديريّة العامة لوزارة التربية، وما يتبعها مثلُ التفتيش التربوي والإرشاد والتوجيه، كذلك المركز التربوي للبحوث والإنماء، وكليّة التربية في الجامعة اللبنانيّة.

ولتقريب وجهة النظر وإعطاء فكرة عن الغموض في تحديد المهام والارتجال في المواقف، وإضاعة البوصلة، نقول إنّ "تعيين" المعلّم يعود إداريًا إلى الإدارة المركزية، و"إعداده" من مسؤولية كليّة التربية ومهمّاتها، و"تفتيشه" يعود إلى التفتيش المركزي و"توجيهه" إلى الإرشاد والتوجيه، و"تدريبه" إلى المركز التربوي للبحوث والإنماء الذي وبموجب المادة الرابعة من المرسوم التنظيمي رقم 3087 لسنة 1972 كان يُعدّ أفراد الهيئة التعليميّة لمراحل التعليم ما قبل الثانوي.

– **الإدارة المدرسية**

ينصّ النظام الداخلي للمدارس الرسميّة على تعريف الإدارة المدرسية كما يلي: "هي تكليف أحد موظفي التعليم إدارة شؤون مدرسة معينة، بقرار صادر عن المدير العام للتربية الوطنية بناء على اقتراح خطي من مدير التعليم" (الابتدائي أو الثانوي). (قرار رقم 820 صادر في 5 أيلول 1968، النظام الداخلي للمدارس الرسمية الابتدائية والتكميلية – قرار رقم 407 /م/2000 صادر في 7 آب 2000، النظام الداخلي لمدارس رياض الأطفال

والتعليم الأساسي الرسمية – قرار رقم 590 صادر في 19 حزيران 1974، النظام الداخلي للمدارس الثانوية الرسمية).

بحسب التعريف والمراسيم والقرارات الرسميّة، فالإدارة عملية دقيقة تتطلّب إعدادًا وعناية فائقة ولكن! في لبنان يصبح الشخص مديرًا دون إعداد أو تدريب (فعلي وجِدي) وحتى دون مؤهّل تربويّ، وربما دون شهادات علميّة.

وفي تقرير قديم للمركز التربوي يعود للعام 1975، يذكر أنّ من يحتاجون للتدريب والتأهيل: خمسة آلاف ومائة وستة وعشرين (5.126) معلمًا من أصل عشرة آلاف ومائة وسبعين (10.170) في المرحلة الابتدائيّة، وألفان وثمانمائة وثمانين (2.880) من أصل أربعة آلاف وسبعمائة وستة وستين (4.766) معلمًا في المرحلة المتوسطة، وكلّ النظار البالغ عددهم ألف وثلاثمائة وثلاثة وعشرين (1.323)، وكلّ المدراء البالغ عددهم ثمانمائة وسبع وعشرون (827) يحتاجون إلى إعداد خاص.

في إطار مشروع الإنماء التربوي، المُموّل من البنك الدولي، أجرت وزارة التربية دورات تدريبية لمديري المدارس الرسمية عام 2006، طاول حوالي أربعمائة وخمسين (450) مديرًا من أصل أكثر من ألف وثلاثمائة مدير ومديرة.

أمّا النتيجة، فلم تأتِ على قدْر الآمال والطموحات، بل كانت تبذيرًا للأموال دون جدوى تربويّة! وما زال التدريب علّة العلل ولا نجد إليه سبيلا.

– **التعليم المهني والتقني**

التعليم المهني في لبنان هو نظام تربوي يهيئ المتعلّمين للعمل فور تخرجهم وباختصاصات مطلوبة في سوق العمل. ويُعَدّ التعليم المهني من أساسيات السياسات التربويّة في الدول، ويتّخذ أهمية بارزة لتلبيّة الاحتياجات ومستلزمات التقدّم والتطور المعرفي.

في العهد العثماني، كان تعليم الحِرَف يتمّ في أسواق العمل وأيضًا من خلال استلام الابن مهنة أبيه وتتلمذه على يديه. ومن ثمّ تأسست مدرسة الصنائع سنة 1904، ومن أبرز ما كانت تعلّمه من اختصاصات: الحدادة والأعمال الخشبيّة، ومهن الخياطة، والسكافة والتجليد، ... ووضع الانتداب أسسًا حديثة لتنظيم شهادة دبلوم الصنائع مُستحدثًا بعض الاختصاصات الجديدة. أمّا في العهد الاستقلالي فلقد أنشأت الدولة العديد من المدارس المهنيّة في مختلف المناطق اللبنانيّة. وجرى تحديد لدقائق المراسيم لجهة القبول في المدارس المهنية والشهادات والتأهيل والتدريب، بعدها زيدت الاختصاصات التي شملت مروحة واسعة جدًا.

تُعنى المديرية العامة للتعليم المهني والتقني، بشؤون التعليم والتدريب المهني والتقني الرسمي والخاص، وتتولى بصورة خاصة: مهمّة إدارة شؤون المعاهد والمدارس المهنية والتقنية الرسمية، وإدارة شؤون مراكز التأهيل والتدريب المهني الرسمية، ومراقبة مؤسسات

التعليم والتدريب المهني والتقني الخاصة وفقًا للقوانين والأنظمة النافذة، وأخيرًا وليس آخرًا تنمية شاملة لقطاع التعليم والتدريب المهني والتقني العام وتطويره وتحديثه بما يتلاءم ومقتضيات المستقبل ومعطيات سوق العمل والبنية الاقتصادية.

تتألف "المديرية العامة للتعليم المهني والتقني" من مصالح مختلفة ومنها: مصلحة الادارة والتنفيذ، والمصلحة الفنية، ومصلحة المحاسبة والتدقيق، ومصلحة التأهيل المهني، ومصلحة المراقبة والامتحانات، ودائرة المعلوماتية والاحصاء، والدوائر التربوية في المحافظات.

ولناحية الشهادات، يُعدّ التعليم المهني الطلاب لنيل الشهادة الرسمية التالية: الكفاءة المهنية – التكميلية المهنية – الثانوية المهنية – البكالوريا الفنية – الامتياز الفني – الإجازة الفنية – الإجازة التعليمية المهنية. وذلك في مجالات واسعة واختصاصات متعدّدة ومنها: الالكترونيك – العناية الصحيّة – العلوم المخبرية – المعلوماتية – المحاسبة – الكهرباء – المساحة – التربية الحضانية – الهندسة الداخلية – الفنون الفندقية – التجميل – ومئات مئات الاختصاصات الأخرى.

ولطالما واجه التعليم المهني والتقني في لبنان صعوبات جمّة، أهمّها النظرة الدونية التي ما زالت حتى أيامنا هذه تُسيطر على أذهان الكثيرين من الناس وهي أنّ التعليم المهني هو تعليم من الدرجة الثانية لا يذهب إليه إلا الطلاب الفاشلون والمتسرّبون من التعليم الأكاديمي العام. وإنّ "أدنى المستويات التحصيلية العلمية هي التي تذهب إلى التعليم المهني" (التطوير التربويّ، 2004).

الجدول رقم (3) – أعداد المدارس والمعاهد المهنية والتقنية الرسمية والخاصة والطلاب وأفراد الهيئتين الإداريّة والتعليميّة. (المركز التربوي)

	عدد المدارس 2013-2012	عدد الطلاب	عدد أفراد الهيئتين الإدارية والتعليمية
المدارس والمعاهد المهنية والتقنية الرسمية	122	38.020 أي 42.1% من 90	13.776
المدارس والمعاهد المهنية والتقنية الخاصة	300	52.208 أي 57.9 % من 90	6.911
المجموع	422	90.228 من مجموع 975.695 تلميذًا في لبنان أي ما نسبته 9.24%	20.687 من مجموع 94.499 معلّمًا ومعلّمة أي ما نسبته 21.9%

– يُظهر هذا الجدول أنّ التلامذة المنتسبين إلى التعليم المهني هم أقلّ من 10% بالنسبة إلى أقرانهم في التعليم العام.

– يؤكّد هذا الجدول أيضًا سيطرةَ القطاع الخاص على قطاع التعليم المهني والتقني إذ يستوعب حوالي 58% من إجمالي طلاب هذا النوع من التعليم في حين تبلغ حصّة القطاع المهني الرسمي حوالي 42%.

ومن ميزات التعليم المهني في لبنان، أنّ الطالب يتعلّم، المواد النظرية العامة والمهنية والأعمال التطبيقية، في جميع مراحل الدراسة المهنية، وفي ورش ومختبرات متخصصة. كما أنّه يوجد تعاون وثيق وعميق بين مؤسسات التعليم والتدريب العملي وقطاعات العمل والشركات ومؤسسات الإنتاج المختلفة.

– التعليم العالي

لقد سعت الهيكلية الجديدة إلى "ربط التعليم الثانوي بالتعليم العالي بحيث تُشكّل مرحلة التعليم الثانوي فترة إعداد للمتعلّم على الصُعد المعرفية والمهارية والقيمية" (التطوير التربويّ، 2004). والتعليم الجامعي، هو التعليم العالي الذي يؤدي إلى الحصول على شهادات جامعية مثل البكالوريوس والماجستير والدكتوراه. فبعد الحصول على شهادة الثانوية العامة، في أي من فروعها الأربعة، يمكن لأي طالب أن يُكمل تعليمه في الجامعة أو الكلية أو أي مؤسسة تعليم عالٍ إذا استوفى المتطلّبات وتوفّرت فيه شروط الانتساب إليها.

وتتجلى الثقافة في لبنان بشكل عام بانفتاحها على ثقافات الشرق والغرب. الأمر الذي يبرر توجه الكثير من المتعلّمين اللبنانيين إلى متابعة تحصيلهم العلمي العالي في جامعات أوروبا وأميركا والعالم العربي. ويتميّز لبنان بجودة التعليم على كافة الأصعدة والاختصاصات. فبعض من جامعاته ومعاهده التعليمية يُضاهي أكبر المؤسسات التعليمية العالمية جودة ومستوى ورفعة.

شهد التعليم العالي في لبنان، في النصف الثاني من التسعينيات، زيادة كبيرة في عدد مؤسساته وكليّاته ومعاهده واختصاصاته وطلابه وخرّيجيه. فما بين سنوات 1996 و2000، "أعطت الدولة ترخيصًا لثلاثة وعشرين جامعة ومعهد جامعي، وحوّلت كليّات إلى جامعات وأجازت إنشاء كليّات ومعاهد جديدة وأقسام داخل جامعات قائمة أصلاً" (التطوير التربويّ، 2004). كما جرى تحويل العديد من المدارس المهنية العادية ونقلها إلى مصاف المؤسسات الجامعية.

وبناء على إحصاء 2012-2013، يبلغ مجموع عدد الجامعات والكلّيات والمعاهد العليا في لبنان اليوم، إحدى وأربعين (41) مؤسسة. وتلبيةً للحاجات المتزايدة ومبدأ المنافسة، عمدت بعض منها إلى فتح فروع لها في مراكز المحافظات المختلفة.

الجدول رقم (4) – أعداد ونِسَب الطلاب وأفراد الهيئتين الإداريّة والتعليميّة في الجامعة اللبنانية وكلّ الجامعات الأخرى. (المركز التربوي)

إحصاء 2012-2013	عدد الطلاب	النسبة المئوية	عدد أفراد الهيئتين الإدارية والتعليمية
الجامعة اللبنانية	71.440	37.25%	–
كلّ الجامعات الأخرى	120.348	62.75%	–
المجموع	191.788	100%	26.537

وللجامعة اللبنانية دور مُميّز في منظومة التعليم العالي في لبنان. فهي تُعدّ الجامعة الوطنية بحق وعصب التعليم العالي في البلاد. ولا بد من الإشارة إلى أنّها تستوعب

بمفردها أكثر من 37% من إجمالي عدد الطلاب الجامعيين في لبنان، وتتوزّع النسبة المتبقّية على أربعين مؤسسة جامعية ومعهدًا عاليًا خاصًا.

- كليّة التربيّة

هي أمّ كليّات الجامعة اللبنانيّة، وحبة القمح التي أنتجت السنابل كلّها، وعلى الرغم من تجاوزها الستّين، فهي ما تزال تُجدّد شبابها، وتنمو وتتوسّع ومهامها تكبر ومسؤولياتها تزيد.

في العام 1951 أنشئ دار المعلمين العالي من أجل إعداد أساتذة المدارس الثانوية. وفي العام 1953 عُدّلت التسمية لتصبح معهد التعليم العالي. أمّا في العام 1967 فتحوّل المعهد إلى كليّة التربيّة، التي تعدّ الأساتذة الثانويين والكوادر التربويّة.

منذ نشأتها وكليّة التربيّة تسير ثابتة للقيام بمهامها الأساسيّة وهي إعداد أساتذة لمراحل التعليم ما قبل الجامعي كافة، وتغذية التعليم الرسمي الثانوي بالأساتذة والكوادر التعليميّة، كما تشمل بعنايتها إعداد المعلمين في كل الحلقات التعليمية ابتداءً من رياض الأطفال وفي كل الاختصاصات التعليمية والفنيّة والرياضيّة، وتزويدهم بكل نافع ومفيد في علوم التربيّة وطرائق التعليم ووسائله وأساليبه، مازجة في ذلك ما بين التثقيف النظري والتدريب العمليّ والتطبيقيّ.

من جهة ثانية، تعمل على إعداد الكوادر الأكاديميّة التربويّة من حملة الشهادات العليا في علوم التربية بمختلف فروعها، والأطر التربوية لمختلف القطاعات التربوية من مفتشين تربويين ومرشدين تربويين ومديري مدارس وإداريين.

وكليّة التربيّة اليوم على أهبة الاستعداد لتأدية دور كبير في إنهاض التعليم الرسمي ورفد التعليم الخاص من خلال مهام وأدوار يجب أن تُطلب منها وهي لن تألو جهدًا عن تنفيذها. وهي لا تتوانى عن إقامة الدورات التدريبيّة لمديري المدارس الرسميّة، كلّما طُلب منها ذلك.

أمّا من ناحية الشهادات والاختصاصات، فتُعدّ كلية التربيّة طلابها لنيل:

1- شهادة الإجازة في علوم التربية في الاختصاصات التالية: رياض الأطفال، التربية البدنية والرياضية، التعليم الابتدائي: حلقة أولى (لغة عربية – لغة فرنسية)، حلقة ثانية (لغة عربية – لغة أجنبية – رياضيات – علوم – اجتماعيات)، التربية الفنية (فنون تشكيلية – موسيقى – مسرح).

2- شهادة الكفاءة في التعليم الثانوي في كل المواد التعليمية.

3- شهادة الكفاءة في التفتيش التربوي – الإرشاد التربوي.

4- ماستر فني وبحثي في الإدارة والتربية.

***

الهوامش

* يعد أطروحة دكتوراه في التربية – المعهد العالي للدكتوراه – الجامعة اللبنانية

[1] **البطريرك أسطفان الدويهي** (1630-1704): ولد في إهدن، توفي والده وهو في الثالثة من عمره. أرسلته والدته إلى مدرسة القرية ليتعلّم مبادىء اللغتين السريانية والعربية، ويتربى على أصول الإيمان والأخلاق. سافر إلى روما والتحق بالمدرسة المارونية فيها وأظهر نبوغًا بارزًا. انتُخب بطريركًا عام 1670 وتوفي عام 1704، وتتابع الكنيسة المارونية حاليًا دعوى تطويبه لإعلان قداسته.

[2] **إبراهيم باشا** (1789-1848): هو الابن الأكبر لعزيز مصر محمد علي باشا الكبير، قاد حملة عسكريّة على وسط الجزيرة العربية، وقضى على دولة السعوديين الأولى. وجّه حملة إلى بلاد الشام وإمارة جبل لبنان، بين العامين 1831 و1832، فوصل إلى حدود طوروس شمالا وهدّد السلطنة العثمانية. لكنّ تحالفا إنكليزيًا-عثمانيًا قضى على حركته.

[3] هو **كرابيت أرتين** المعروف باسم **داود باشا**: ولد في استانبول عام 1816، من عائلة أرمنيّة كاثوليكيّة، وشغل مناصب عدة منها سفيرًا لبلاده في فيينا، بين العامين 1856 و1857، ثمّ أصبح متصرفًا على لبنان منذ العام 1861 وإلى العام 1868، ثمّ أصبح مديرًا للبريد والبرق، ومديرًا للمطبوعات في السّلطنة العثمانيّة، توفي سنة 1872.

[4] **نصري فرنكو كوسا** المعروف **بفرنكو باشا**: ولد سنة 1814 في مدينة حلب، في شمالي سوريا. أتقن الفرنسيّة، والإنكليزية، والإيطاليّة، واليونانيّة، إلى جانب العربيّة. عُيّن كاتبًا في نظارة الخارجيّة العثمانيّة، ثمّ ناظرًا للبريد والبرق. أصبح متصرّفًا على لبنان منذ 1868 حتّى 1873، وكان خفيف الظّل حاضر النّكتة.

[5] **رستم باشا**: (1810 – 1885)، وهو المتصرّف الثالث، عُيّن ترجمانًا في نظارة الخارجيّة العثمانيّة، ومعتمدًا سلطانيا في بلغاريا. أصبح متصرّفًا على لبنان سنة 1873 وبقي إلى سنة 1883.

[6] محمّد كرد علي – خطط الشام، الجزء الرابع، ص. 79، كما وردت في علي حويلي.

***

- المصادر والمراجع

1- أبو عز الدّين، سليمان وسالم، لطيفة (2009). **إبراهيم باشا في سوريا**. بيروت: دار الشّروق.

2- باسيل، جرجي (2007). **الإقطاع والأديار**. بيروت: حبيب ناشرون.

3- جلاّد، إدغار (2005). **أبجد هوّز مدارس لبنان من تحت السنديانة، إلى العالم**. بيروت: منشورات رعيدي.

4- حريق، إيليا (1982). **التحوّل السياسي في تاريخ لبنان الحديث**. بيروت: الأهليّة للنشر والتوزيع.

5- حويلي، علي (1990). **التطوّر الثّقافي لمدينة بيروت، منذ الفتح المصري لبلاد الشّام وحتّى الحرب العالمية الأوّلى (1831-1914)**. أطروحة دكتوراه، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، قسم التّاريخ، الجامعة اللبنانية (غير منشورة).

6- حيدر، جهاد وآخرون (2008). **التاريخ الواضح بالمشاهدة والتطبيق**، السنة الثامنة من التعليم الأساسي. بيروت: دار المكتبة الأهليّة.

7- خاطر، لحد (1967). **عهد المتصرّفين في لبنان 1861-1918**. بيروت: منشورات الجامعة اللبنانيّة، قسم الدّراسات التّاريخيّة.

8- خليفة، عصام (1985). **أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر**. بيروت: دار الجيل.

9- رستم، أسد (1985). **لبنان في عهد المتصرفيّة**. بيروت: دار النهار للنشر.

10- عبود، مارون (1966). **روّاد النهضة الحديثة**. بيروت: نشر وتوزيع دار الثقافة.

11- قبيسي، حسّان (2012). **النظام التعليمي في لبنان**. بيروت: لا دار نشر.

12- قزّي، الأب إيلي (1995). **تطوّر النّظرة إلى العلم والثّقافة في الرّهبانيّة اللبنانيّة المارونيّة، المرحلة الثّانيّة من 1750 حتّى 1918**. الكسليك: منشورات جامعة الرّوح القدس.

13- الجمهورية اللبنانية، وزارة التربية والتعليم العالي، المركز التربوي للبحوث والإنماء (1997). **مناهج التعليم العام وأهدافها**. بيروت: مطبعة صادر.

14- الجمهورية اللبنانية، وزارة التربية والتعليم العالي، المركز التربوي للبحوث والإنماء، (2004). **التطوير التربويّ في لبنان مطلع القرن الحادي والعشرين**. بيروت: مطبعة المركز التربوي للبحوث والإنماء.

- Bibliographie

1- **Bulletin économique des Commerçants et Industriels Français au Levant (CIFL)**, numéro 1 de 1927.

2- **Bulletin des Écoles chrétiennes**, numéro de Janvier 1913. Paris: Ligel.

3- Tibawi, A. (1966). **American interests in Syria, 1800-1901, a study of educational literary and religious**. Oxford: Clarendon press.